

• بسم الله الرحمن الرحيم •

جامعة المنيا  
كلية التجارة

المحاسبة عن التشغيل  
المالي

أصداد

دكتور سيد ابو النصر صالح  
دروس محاسبة  
كلية التجارة - جامعة المنيا

((مارس ١٩٨٦))

يمتد اعداد القوائم المالية للوحدات الاقتصادية على اطار مطابق  
بضم مجموعة من الباديء، العلبة والاسباب، النهاية والسياسات والسامعين  
والقوس والتراكم الحاسبي التي يمكن التعبير عنها " بالاصل الحاسبي  
الضارف طيبها بين الحاسين واصناعه الصنعة " وهذه المجموعة من الاصول  
الحسابية المترافق عليها ، مستخدم في معالجة الشاكل الحاسبي  
أى التوازن الكميقي للحساب في المجال المختلط للنشاط الاقتصادي والقى  
يظهر أثراها في نهاية فترة وصفة معينة على نتائج الاعمال وظاهر المركز المالى  
للوحدة الاقتصادية . وقدرما تكون هذه الباديء والظاهير والقوس والتراكم  
قد ينبع على اسس سليمة بقدر ما تكون النتائج التي تصل اليها سليمة . اما  
اذا كانت هذه الباديء والظاهير والقوس غير سليمة او غير راقية فان النتائج  
التي تصل اليها قد دون بعده عن المطلوب .

يمكن من خلال القوائم المالية توزيع المسؤوليات اللازمة للسامعين  
لإعداد قراراتهم الاستشارية ، فضلا عن توسيع الكفاءة التي استخرجت في  
اموال السامعين لتحقيق أهدافهم . وكذلك توزيع المسؤوليات لاصحاب الودائع  
عن سيرورة البناء واستمرار نمو نشاطه . هذا بالإضافة الى توزيع المسؤوليات  
اللائحة للحكم على امكانيات ادارة البنك في كفاية استخدام الاعمال المطابقة  
للاستشار العمل استخدام ممكن . وكذلك توزيع المسؤوليات اللازمة للسلطات  
النقدية المسئولة والجهات والذريعة والذريعة والخارجية .

يمتد الباحثان المسؤوليات التي يمكن توزيعها من القوائم المالية  
تمتد في سلطتها على مدى صحة وبروزية القوس والباديء الحاسبي التي  
تستخدم هذه اعداد هذه القوائم .

ويتناول هذا الباحثونها من قوس الحاسبة وهو " باب الفرق الفرعية  
للتفيد " او " باب وحدة التراس " ، وامكانات هذا القوس على التأثير المالي  
للبشك .

ومن آخر ، فان حصر الملايين في تقدير اعداد العناصر المالية

كانه العادات ومن فيها العادات السامية ينبع في المعاشرة من أسلوب  
العيش .

من جهة أخرى ، فإن التغير يخلق مشكلة بالنسبة للذكور من  
والستين ، ولتجد أن القوة الضاربة للمدخنات بالإضافة إلى الدخل الشهري  
المتصل بها يمكن أن ينبع على نحو ما ، من سنة لآخر . • وهذا ينبع  
بالطبع في انتشار في القوى الضاربة للمدخنات . • — إن  
السبب في ظل ظروف التغير الجديدة سوف يكون هو في الدليل السادس  
الذي يرى — في آخر الأمر — التأثيرات الطبيعية بعدد من العوامل  
 ذات قواعد مترادفة . • ومن جانب آخر يجد أن معدل التبغيات — — —  
يصل عما لا يرتفع على الإطلاق التبغيات أصبحت أكثر وأكثر لأجل التبغ  
على المعاشرة المالية التي قد جعلوها طاحنة من أجل التوازن الاستهلاكي .

وحيث يتبين ما سبق للعين أن أحد المستهلكين أو يبلغ بـ 100 جنيه  
في المعدل المركب يحصل في المدة تسع لـ 72 مليون من التبغيات لأن المعدل  
الاجمالي في نهاية السنة الأولى هو بـ 107 جنيه . ولكن إذا افترضنا  
الاستهلاك بمعدل 10% كل سنة فإن المستهلك سوف يكون في حال أسطورة طلاقاً  
سوف يطلب الان 110 جنيه من أجل المعاشرة على أساس الأصل .

وأجلًا يمكن القول أن معدل التبغ أو المعاشرة المترادفة  
سالياً . • وللاحظ أن معدل المعاشرة المادي ليس كافي حتى من أجل المعاشرة  
على قيمة نفس الكمال المستهلك . • وللاحظ أن هذا الكمال في القوة الضاربة قد  
عُرف في تقرير لجنة المدخنات الدولية التي نصحت في يونيو 1922 . • — —  
أشار التقرير إلى أن تباينات المدخنات الدولية المعتبرة من عام 1901 - 1921  
والمتعلقة الدفع في نهاية عام 1922 سوف تتبع في المعاشرة العالية —  
الحالات بمعدل سالب بـ 10% . • (١)

وطبعًا لا يسبق بهذه البحوث إلا أن يمثل أي إجراء كان ممتد  
العمل للأمور هذه الأمور سوف يقال . • هذا بالإضافة إلى تأثير اليمددات

الاقتصادية العالمية من رد الفعل هذا بالاشارة الى تأثير حجم الاستهلاك على  
السوق القوى .

ما يحق بوضع آخر التضخم على الدخرات، لما أفرج التضخم على  
الظروف، كان بالطبع سهلاً يحاول أن يحصل نفسه بعد التضخم عن طريق  
نوع محددة من إمدادات المقادير، ولكن في معظم الحالات - في السينما الأخيرة -  
لم يكن المددلات مرضية بشكل كافٍ لمنع تأثير القوة الضواغطية لرأس المال بالتسوية  
للتضخم بعد اتخاذ القرارات في الحساب .

ان الصورة بالنسبة للظروف في الظروف الحالية من أحد  
أن يأخذ بعض الأجهزة المعدلات المستقلة للتضخم . وللأخذ أن معدل  
ناتج ١٠٪ كل سنة على قرابة لمدة ١٠ سنوات يمكن أن يكون مثلاً إذا كان  
عمرها أو معدل التضخم طوال تلك الفترة يزيد عن ١٠٪ كل سنة .

والحالات السابقة توفر تطبيقاً على نتائج الأفعال الذي يهدى طرق  
رأس المال التضخم، بالنسبة للجزء الأكبر من الموارد المالية الجديدة . وبعيد  
أن أسلوب أسلوب المحاسبة من التضخم طرفة ما يدرك حقائق أن كلية الضرائب  
الضريبة للتقدير يظهرها في الظروف التضخمية . ومن ظاهرة أخرى أن  
هذه النسبة لا يمكن أن تؤخذ في الاعتبار بمعنى قائم من معدل الناتج .

يتضح مما سبق طبيعة المشكلة التي يدور حولها هذا البحث .  
لذلك كان محرر الحديث يسعى لحل أحد الظروف المحاسبة " وهو حينئذ  
القدرة الضريبة للتقدير " وأتمكن من ذلك على القوام المالي للبعثة . كما  
يمكن البعض أسلوب المحاسبة من التضخم في الواقع من خلال علاج متبع لعمل  
هذه المشكلة بالتزامن حالة نظرية لمقدم توارثيات وسلبيات كافية لتطبيقات  
الأسلوب الضريبي ثم تقديم النهاية ما توصل إليه الباحثين نتائج ودراسات .

وطبعاً تكون خطة الدراسة كالتالي :

أولاً : توزيع نبات القدرة الضريبة للتقدير وأوجهها مطبوعة .

ثانياً : المحاسبة من التضخم في الواقع .

### أولاً : تبريريات التقرير الشراطي لوحدة النقد وأوجهها وتطورها

تطور المحاسبة على موجة من الافتراضات التي تحصل مجربة المأهوم أو المبادئ التي تخدم كاطاراً يتم الاستمرار به بعد تهدىء العطبات المالية في السجلات المحاسبية وآداء القوائم المالية .

ويبرر الفوبيون عن فكرة ملتبنة يطلقون عليها بين المحاسبين وشقق منع مجال استخدام المحاسبة وفشل الأساس الذي يتحقق منه المبادئ التي تخدمها نظرية المحاسبة .

وليس هناك أثنيان ظاهرون يطعنون المحاسبين على نوع وحدة التقرير ، بل أنها تتوقف على التأثير المتسلط لكل بامتداع حدة وطبيعة تحليمه وفرسنه لنظرية المحاسبة .

ومن المعروف بين المحاسبين والاقتصاديين أن التقرير هي الوسيط في التبادل ، كما أنها سلاح للقيادة وسبار للقيادة .

والمحاسبة تستند، وحدة التقرير على أساس أنها سلاح للقيادة ونظراً لما تسميه الأحوال الاقتصادية دائمًا يتابع التغيير أو طلب من أن يتطرق عليه الاقتصاد العربي لأن ذلك بالطبع ينبع على متطلبات التأسيس المحاسبة .

وليجأ المحاسبون إلى خدمة متدرج الوحدات الطبيعية من المطبع والأصول الثابتة إلى التبريريات التقرير الشراطي لوحدة النقد بمقدار الصيغة من القوائم المالية .

غير أن النظريات المستمرة في سميات الأسلوب جعلت التبريريات في ذات التقرير الشراطي لوحدات النقد ووضع انتظاماته بعيدة عن جانب التأثير من المحاسبين الذين يرون أن البيانات الواردة في القوائم المالية هي كل ذلك الافتراضات من حيثية الأمر بذلك .

(٤)

وكان هذه المطوية وهي تشير القراءة الشواهدة لوحدة النقد سوق بيروت  
التي في المأيق ذكر على سلامة وصحة النتائج .

يمكن القول بأن وحدة النقد تكون أداة قياس ملائمة إذا كانت التسيرة  
الشواهدة لوحدة النقد تتصف بالاستقرار والثبات ، ولكن إذا اضفت التسيرة  
الشواهدة لوحدة النقد بعدم الاستقرار والثبات وخشوع التغير من رب  
آخر فان الامروء يختلف كثيرا .

عرض لتاريخ حسابات التفاضل في البلدان الأخرى :

يمكن العديد من الدول في استخدام حسابات التفاضل بدروجات  
متباينة ، فذلك نشرت كذلك في عام ١٩٢١ خطوط عامة لشرح طريقة اصدار  
حسابات التفاضل كعمليات ملائمة للشركات السجلة بسوق الاوراق المالية  
الى ذلك أصل تقدر بما ٣٥٠ مليون دولار أو الى يقدر بعدها وأصلها  
الثانية بما ٥٠ مليون دولار . وفي الكتاب صدر عام ١٩٢٨ خطوات  
ملائمة يمكن اطارة التعلم والتحصيل من آثار التفاضل . وفي هذا اصدرت  
اللجنة الفلاجية سنة ١٩٢١ توصية بطالبي بعمليات تحويلية تتناسب حسابات  
الكلفة الجارية وأجزاء آثار التفاضل . أما في الولايات المتحدة فقد صدرت  
في سبتمبر سنة ١٩٢١ توصية بطالبي بعمليات تحويلية تتناسب حسابات التفاضل  
الجارية والثروة الشواهدة للشركات بعد اصول البندورة بيليون دولار أو الشركات  
الى تحويلة بستون أو اصل ثلاثة عشر بما ١٢٥ مليون دولار . كما  
ظهرت في فرنسا والمانيا والبلدان وسوذلك توصيات لشبكة التصدير في هذا  
البعض ان الهام ودراسة ما توصلت اليه السلكة المتحدة والولايات المتحدة  
الامريكية وكذلك .

في الولايات المتحدة صدر في شهر سبتمبر ١٩٨٠ (سلوب كلينز)  
حسابات الكلفة الحالية التي اعدتها لجنة المساعير الحاسيبة حيث  
الهدف الذي يتحقق أن يتمكى شهريا اعداد حسابات التفاضل . ولقد  
أن هذه المساعير الحاسيبة لا تجعل قيمة الثابت ، الا أنها تحسن المساعدة

الى بيان تهدى على المسمايا الحسابات المعمورة ، ومن ثم كان بيان  
المسمايا الائتمان مروأة هذه المسماير ، النسبة للحسابات من أية بيان  
عدها من أول يناير سنة ١٩٨٠ او بعد ذلك . . . ويعطى هذه المسمايا  
على جميع الشركات باستثناء مركبات التأمين والمركبات الممتلكة والإحتفاظ  
هذا بالاشارة الى بعض الاستثناءات الاخرى . . وينتهي المسماير الجديدة  
الى بيان على التوقيت الاخير في المعرفة .

بيان بيان بيان اطار مثالي لبيان هذه المكملة  
او انه يمكن ان يتحقق بذلك المصطلحى حاصل النظام المطبق اليوم  
ان يتم بها بيان او التضخم على المراشر المالية او نتائج الاعمال بيان  
الوحدات الاقتصادية الثانية للقطاع العام . . وان ما ورد بالظاهر فى الواقع  
جاء مدعى وليس ملجاً مدعياً . . فعلى سبيل المثال ذلك طالع النظام بيان  
ارتفاع اسعار الاسفل الثقيل وبيان احتفاظ ارتفاع اسعار الاسفل الثقيل  
بنسبة ٥% من الالاف الثقيل لل碧وج وذلك قسر النظام على الاحتياطي بيان  
الاسفل الثقيل فقط وهذا على حد ذاته اعتداء بوجه النظام كذلك كان بيان  
هو اینها مقدمة . . هذا بالاشارة الى بعد تكون هذا الاحتياطي بمعنى  
نافذ قابل للتوفيق او أنه يصل بما هو وما ليس بحسبها . . كما يحصل هنا  
الاحتياطي اینها من قبيل الاعمال لاسفل التي تم اهلاكيها دليلاً على بيان  
والتضييق لاستخدام في الواقع وذلك بنسبة ٥% من التضييق المنسادي  
على بيان تكون بيان . .

بيان . . يمكن للباحثين القليل استعمالاً لبيان ان بيان  
بيان بيان بيان بيان بيان يمكن بيانها في الاجماعات الثالثة :

بيان بيان بيان بيان بيان بيان بيان بيان  
الاعباء الاولى . . يمكن اصحاب هذا الاعباء بدورهم تحديد الاعباء المقام  
للسماير ونحوها في المساند وهم الاعباء بالاعباء  
المقادير بشرط كل مقدار من مقدار احتفاظ المكمل  
والبريج المتسارع . . (٢)

(٢)

الاتجاه الثاني : من على الاتجاه السابق حيث يوجه كل الاتجاهات  
الرقم الخامس بكل مفردة ، وأن يعدل كل حساباته  
سواء الاستهلاك الخامس و عدم اصله أهمية لـ  
الناتج العام .

الاتجاه الثالث : من أن الاتجاهين السابعين يمكن أحدهما الآخر وأن  
توجهها بما تمعت أثار أيار العيادة يمكن معه الوصول  
إلى اتجاه صحي . (١)

وتطبيق الاتجاه الأخير تعدل النسب الثانية لكل المفردات التي  
تشير إلى الناتج العام ثم تかりق كل مفردة على حدة ، وأن أثر  
هذا الاتجاه طابقاً للاتجاه العام في الأسعار يكون الاتجاهان قد حققا  
نفس النتائج بالنسبة لهذه المفردة . وإن كان الناتج الخامس المفردة صلباً  
البعض على من الاتجاه العام فإن الفرق بينهما يعتبر أثراً عيادة ، وأن حد  
العكس يكون الفرق عيادة . وهذا يكون هذا الاتجاه قد أوجد  
ضرراً متقدلاً لاحتلال بعض الأسعار الخاصة بكل مفردة عن الناتج العام  
للأسعار .

في اعتقاد المؤلفان الاتجاه الأخير وإن كان هو الاتجاه الآخر  
قد لا يتفق مع وجهة نظر الباحثين تجاه التفصيم في البنوك إلا من خلال  
واحدة منها متعلقة بذلك الأصول الثابتة التي تتطلب قدر ضليل جداً بالنسبة  
لأصول البنك . وكذلك الحال في بعض الأصول الشفافة أيضاً . حيث  
أن مؤلفات البنك توبيخ أن الأصول الثابتة قد تصل إلى ٩٩٪ أحجامها . وبذلك  
ينطبق هذا الاتجاه على العملات الأجنبية التي تحافظ بها بعض البنوك .  
وطبعه ، هناك استئناف يطعن نفسه في هذا المقدار ، وهو ما هو  
الاتجاه المناسب لمعالج مشكلة التغير في النسبة المئوية للتغير بما هو الأسلوب  
الذي يستخدم في الوعائية عن التفصيم في البنك ؟

بالاستئناف السابق سيف تجربته في المند الطالب . . .

(A)

## طبا : المحاسبة عن التغير في المقدار

يمكن القول أن أهم التطورات الحديثة في المحاسبة المالية هي  
 "Financial Accounting Standards Board" كممثل عن التطور العالمي  
 (تنمية الأسعار والذى تأسس عام ١٩٧٨) .

ولقد قدم هذا المجلس ملخصاً يوضح المحاسبة عن الأسعار  
 الخاصة وشيخ المحاسبة على الفترة المراقبة العاملة . وقد قدمت السيدة المفيدة  
 من هذا المجلس ملخصاً متطوراً يوضح آخر التغيرات في الأسعار طبقاً  
 لشكلات الأعمال .

ولقد عدلت الغربات بهذه السيدة بيان رقم تمديل السبعين للعام  
 للأسعار فى خواصها لأسعار المستهلكين "Consumer Price Index" والجداول رقم (١) يحسن تلك البيانات الخاصة بهذه السيدة .

### بيان عن أسعار المستهلكين (١)

السنة	نسبة الزيادة السنوية للقيمة	معيار الأسعار
١٩٧٠	١١٩,١	-
١٩٧١	١٢٢,١	٧,٤
١٩٧٢	١٢٧,١	٧,٦
١٩٧٣	١٣٨,٥	٨,٨
١٩٧٤	١٤٥,٢	١٣,٣
١٩٧٥	١٤٦,٣	٧-
١٩٧٦	١٤٦,٣	٩,٨
١٩٧٧	١٤٧,١	٦,٨
١٩٧٨	١٤٩,١	٤-
١٩٧٩	١٥٧,٢	١٧-

وإذا كان طارئه بهذه الصورة يصبح بمقداره عذاباً على  
ذاته العجم الكبير سوف يطلب منها تأثير ملحة من العمليات المائية  
بستوى الأسعار المتصلة بالسيارات المائية المتبقية في ديسمبر ١٩٧٩ .

ولذلك بين التغير الذي أوضحته الجريدة السابقة بعدها على  
الصحافة المالية ( S' B S F ) في مايو ١٩٧٩ بعد انسنة  
يتم بناء عليها استئجار البنك من مطلبات الائصال عن التفسير ، ولذلك أوضح  
هذه الجريدة أنه يجب أن تكون هناك تأثير ملحة أو انتقامية عن التغير في  
النوع المائية للتفيد بالرغم من أنهم قد خلصوا إلى أنه لا يهدى هذا الدليل  
ولا يدخل الأسعار المائية فيها الآخر التفسير على البنك . وبالإضافة إلى  
ما سبق فقد أوضح التجدد أن أصول البنك بالكامل والتزاماته يجب أن تغادر  
كيلاً يهدى . ( \* )

ولكن هل يتم التغير من حسابات التفسير تحت أي ظرف ؟

الواقع أن الصناعات الصناعية تعد من الصناعات الفردية التي تدور  
على الاقتصاد القوى ، حيث إن البنود النقدية تمثل المتصدر للبيانات  
الميزانية المعرفية بها . ولذلك يجب أن تكون الآخر أن يكون الأصل والملخص  
النقدية بغضها البعض ، وفي هذه الحالة فإن الميزانية التي يتم تعميمها  
طريق التغير في مستوى الأسعار أنه لا يهدى بما في العمليات المائية . وبنفس  
فإن قاعدة الدليل لا تتأثر بغير أسباب ( أو خسائر ) ناجمة عن التفسير ( التفسير  
المائي ) .

ويمد الأهلان بذلك تغيرات تأثير أساس على مصدري الدليل

(\*) البنك النقدي هي تلك البنود الثابتة في مقدارها يغير النظر  
لبيانات الأسعار ، حيث يعادل في ميزانية البنك ٥٢٪ - كما يوضح  
ذلك فيما يهدى - حيث من أسبابها ، كما في أن إجمال التغير  
يشمل بنود النقدية ، وأن حفرى المركبة لا تزيد عن ٦٪ من إجمالي الأصول .

طبقاً لسنوات الأسعار . وبنهاية أخرى قد تجد أن الأهلان ينبعون  
له ظاهر طفيف على الدخل العامل للشركة حينما ان الأصل ~~الظاهر~~  
نسبة شركة من إجمالي أصول البنك .

في الماحد - كما يتضح ذلك فيما يلي - خبرة ~~تشخيص~~  
الظواهر المالية السنوية (بالإضافة للتراكم المالية الرئيسية) تراكم مدخل ~~تشخيص~~  
تشخيص فرداً لكتابات تراكمها المالية يمكن أن يطلق عليها Inflation Accounting  
في نهاية كل سنة مالية وذلك لاكتراض التغير والتراكم في التكلفة وفهم الأداء . ودون ظاهر  
على الحقيقة المالية ونتائج الأعمال وذلك لاظهار ظاهر تغيرات مستويات الأسعار  
على الترميم المالية لنتائج الاعمال وذمة الركود المالي . وقد تم عرضي ~~هذا~~  
الاتجاه بالفعل في كثير من البنوك الأوروبية والأمريكية .

وحتى تتحقق الوجهة توصي بتحفيز النظر في المنهج السابق من خلال  
تحسين التراكم المالية لبيك (أصول أكبر من مليون جنيه) والمعدل رقم  
(٢) بين التراكم المالية التاريخية لعام ١٩٧١ المائة بالبنك الانجليزي (س) .

(١١)

خطاب (٢)

بله (س)

للسازن العام

ر. د. د. د. د. د. د.

١٩٢٩/١٢/٢١

البروف

الستة العدد  
اجمال الاموال

٣٦٦,٢ ٣,٠٠٠,٠٠٠

٤ ١,٢

٥٧,٠٠٠

أصول تقييم

مالي وعمر

(العام بحسب الأهلان)

أصل الخ

٤ ١,٢

٥١,٠٠٠

٣١٠٠

٣,١٥٤,٠٠٠

اجمال الاموال

٣٦٦,٢

٢,٩٥٣,٠٠٠

خصم تقييم

٤ ١,١

٣٦,٠٠٠

خصم المدفوع

٤ ٠,٢

١٢٦,٠٠٠

حقوق الملكية

٣٤٠٠

٣,١٥٤,٠٠٠

اجمال التصميم وحقوق الملكية

(١٤)

ناتحة الدخل عن عام ١٩٧٩ (٢)

جنيه مصرى النوبة المئوية

٢٣,٤	٧٥٠٠٠	دخل الصافي من التأمينات بقيمة خمس مليارات خسائر القروض
٢٠,٦	٧٠٠٠٠	دخل آخر
<hr/> <u>٢</u>	<u>٩٥٠٠٠</u>	
(٢٣,٤) (٧٣٠٠٠)	(٢٣,٤)	(٢) مصاريف إدارية "جهاز مالي" + الأدلة ٦٠٠٠ ج. + خسارة الدخل ٦٠٠٠ ج.
<hr/> <u>٢٠,٦</u>	<u>٢٢٠٠٠</u>	دخل الصافي

ونصراً للتواتر المالية السابقة ينبع ما يلى :

(١) أن المدورة النقدية تتسيطر على موارد البنك وأن ذلك يحيط بوطائف  
السيطرة البنكية أي أن ما يمتلكه البانك بالسداد يصل لنسبة  
٨٥٪ من أصول البنك .

(٢) أن صافي الأصول النقدية Net Monetary assets (الأصول  
النقدية - المصارف النقدية ) يعادل ٣٪ من إجمالي الأصول .  
والمؤلم من أن الأصول النقدية تتجه نحو متابعة المصارف النقدية إلا أنه  
 غالباً ما يجد أن الأصول النقدية تكون أكبر نسبة من المصارف النقدية  
الأمر الذي يقودنا إلى خسائر عديدة .

(٣) يصل الدخل الصافي نسبة ضئيلة من إجمالي الأصول ، لأن سداد  
التأشيريات من البنك الكورة تبين أن الماء على الأصول أقل  
من ١٪ وبن ناتحة أخرى فإن هذا ينبع من معدل الماء طبقاً

(٤) فلترين ناتحة الدخل عدم وجود ايرادات أو خسائر خاصة من على  
الخزان وكذلك أيضاً لا تحسن آلية العملة مملكة بحسباء الانسان  
التجاري .

(١٢)

الاستهارات على القطاعات الأخرى ، حيث وتوسيع سوقها ،  
٢١٪ - ١٨٪ وأنه على سبيل المثال قد أوضح لنا البنك  
الإنجليزي (س) أن تأثيره على الاستهارات يمثل :

$$\left( \frac{٢٢٠٠}{٤٦٦٠٠} = ٤٣,٤ \% \right).$$

ومن اقتضاد الملايين مدخل العائد على الاستهار - المرض  
بماله - يجب الالتفاد ، وبذلك الحال في تقييم الاداء إلا بعد تعديلاته  
أو تحريره ومن آثار التفسير على مثل مثل مرض تقييم الاداء على مستوى  
البنوك ، وليس هنا مجال للغوص في شكل تقييم الاداء حيث فإن هذا المرض  
يحتاج إلى بحوث أخرى .

ولقد سمعنا أن مجلس معايير المحاسبة المالية تبنى  
معدل البنك معلومات أساسية عن الدخل المتعلق بالعمليات التي تم  
أبي استخدامها ، منهج القوة العدائية للتقييد بجانبه منهج التكلفة العادلة  
المعدل يعني للبنوك مدخل القيمة ، على أن تظهر أوجه أو سمات التفسير  
في بهذه مسالة .

والجدول رقم (٢) يبين مدخل البنك الإنجلزي (س) على  
أساس تعديل التكلفة الطبيعية بالصروف العام للاسمار . وبما حدأنا  
الإمكان أن كافة البنوك في الجدول المذكور يتم تعديلاً لها بموجب التكاليف  
الطاقة في (١٠٠٪ ) وهو المتوسط المأمور لسبة التفسير من عام ١٩٢٩ .

(١٤)

جداول (٢)

ناتج الدخل الصافي العام ١٩٧١

الدخل الصافي من الأنشطة بعد خصم المصاريف الخامسة	٧٩٦٠٠
بمليون ليرتين (٧٥٠٠٠ - ١,٥٦)	٧٣,٤٤
دخل أجنبي (٤٠,٠٠٠ - ١,٥٦)	٣٨,٤٤
<u>مجموع الدخل الصافي</u>	<u>١٠٠٣٤٠</u>

(يلدر) مارينا

جداول (٢٢٦١)

- الأهلات في عموم الولايات الأمريكية (أربعة)
- مصاريف أخرى (الفنون والفنانين والفنانات)
- عائمة ببيانات الدخل (٢٢٦٢) \*
- مارينا ٦٠٠ - ١,٥٦ )
- إجمالي المصاريف الأخرى الصدف

( ٢١١٠٠ )

٢٠٧٤٥

١٠٧٠٤

دخل المطبات الجارة طبقاً للثورة المراجعة للثورة

مصاريف الثورة المراجعة للثورة الصادقة للثورة الصادقة (٢)

والجدول رقم (٢) يوضح مجموع الأخطاء ضمن الثالثة الخامسة  
والثالثة الصدف في البند السادس.

( ٢ ) الجدول رقم (٢)

(١٥)

### جدول رقم (٢)

نسبة مئوية الدخل بين مجموع الكلفة - الطفولة  
والشيخ العمل بالقرية العروبة المائة للكلفة  
عن عام ١٩٢٩

جنيه	٢٢٠٠٠	مالي الدخل على الاساس الثاني من (من الجدول رقم ١٠ )
		أقسام الاختلافات اللاحقة عن كثرة القرية العروبة للتقدير :
(+) مخلف الاملاك (٢٢٤١ - ٢٢٠٠٠ )	٤٠٠٠	
(+ ) التسويات الأخرى :	١٦٥٢	

جارة من القرى	١
(الكلفة السدالة - الكلفة الثانية )	٢
٤٢٠٠ - ٣٥٠٠٠	٢٩٤٠٠
١١٢٠ - ٢٠٠٠	٧١١٢٠
٣٨٦٦ - ٦٩٠٠٠	٢٢٨٦٦
	<u>١٦٥٢</u>

### حساب القرية العروبة للتقدير مالي اليهود التقديمة

فيما يلي (٠) حساب حساب القرية العروبة للتقدير  
دان الاصول التقديمية الصافية في نهاية عام ١٩٢٨ (بداية ١٩٢٩ ) كمعدل  
بالنسبة الكلفة المقدرة للتقدير ٦٢٪، بينما ان التقدير مالي الاصول  
التقديمية خلال العام عبد طبقاً ل المتوسط المفترض لنسبة التقدير عن عام  
١٩٢٩ وهو ٦٥,٦٪، تكون الناتج الصافي للتقدير مبلغ اقل من ١٠ مليون  
جنيه اي ما يساوي اكثر من نصف الدخل .

ان وجود حساب التقدير عوسيط بمحاذة مالي الاصول التقديمية، اذ  
ان ايجاد التقدير يتعين بمحاذة مالي الاصول التقديمية، وهذا الموقف لا يوجد  
الآن اليهود الكبار . (٢)

(١٦)

جهاز (٥)

حسابات والنقد

(مساوم التردد العراقي للنقد)

<u>بيان الموارد</u>	<u>بيان</u>	<u>المصادر</u>	<u>المصادر</u>
<u>الاصل التجاري الصافي في ٢٢/٩/١٩٧٨</u>	<u>١١٧٨,٠٠٠</u>	<u>٨٥,٢٠٠</u>	<u>(٤)</u>
<u>الإيداع خلال ٢٢/٩/١٩٧٩</u>	<u>١,٠٥٦</u>	<u>٩,٠٠٠</u>	
	<u>١٠٦,٢٠٤</u>	<u>٩٦,٠٠٠</u>	

(—) مالي الاصل التجاري  
١٩٧٩/١٢/٣١ على أساس  
التربة العراقية للجهة في عام  
٧٩  
مساوم التردد العراقي للنقد (القسم)

يلاحظ أن كل البند التجاري في الموارد السابقة يأتيا بالتجزء  
في نهاية ١٩٧٩ لم تغيره ، فالتجزء السادس للموارد يجب أن يعدل  
لأغراض التفصيم خاصة بالنسبة للأصل التجاري ومتبقى التجار .

يلاحظ بالبديل رقم (٥) أن حجم مساوم التردد العراقي للنقد وبعد  
التفاهم عن التفصيم من ١٠٢٠٤ جنيه ، ويجب على إدارة البنك العمل على  
الاسباب التي أدت إلى ذلك حتى يمكن تفاديه .

بعض الملاحظات من أهم هذه الاسباب يتعلّق بـ النقد التجاري  
مقدار الأصول في أوجه الاستخدام المتعددة وهذا يلائمه الى أن البند  
قد يستقر به الحال بمقدار حجم الاحتياط التجاري يعدل فائدة بقليل من  
معدل التفصيم ، أو أن مقدار المدارات الثالثة الصافية بالذاتية السليمة يحدده معاً

(٤) بالتراس ان الاصل التجاري الصافي في ٢٢/٩/١٩٧٨ من ٨٥,٠٠٠ جنيه .

من قبل البنك المركزي لا تتحقق للبنك مراكز يذكره من تنفيذية اجتماعات التضخمة  
الصرافية لوحدة النقد (التضخم) وتحقيق قدر كافٍ من الموارد .

ما سهل يتضح لهذا أن الائمة التي يحصل طبعاً البنك من الائمة  
وذلك الائمة التي تدفع للنقد لا يحصل كلها في حقيقة الأمر بموازنة  
حيث يعتقد أن الجرو الذي يمثل ناقدة حقيقة هو ذلك الجرو الذي يزيد  
عن معدل التضخم .

ويتجه لما سبق عرضه من الامتحان من التضخم على مبنى الاسس  
السابق عرضه لنيلاس شناور - أو أواياح - التضخم الناتج عن تغير التضخمة  
الصرافية لوحدة النقد والارتفاع عن هذا التضخم تكون موعداً للبنك المركزي  
عند تعيينه مددات الائمة المتقدمة كانت أو دائمة والتي يجهزها بناء على  
تحديد ما الاستمرار بمعدلات التضخم السابقة .

النيلاس السادس للتضخم في حالة عدم العملات الأجنبية لدى البنك :

جرت العادة في البنك التجارى على تقرير تفاصيل المالية بمقدار  
المدة السنوية . ويعتمد سبأ على الارتفاع الاقتصادي أصواته الملايين  
الأجنبي ذات جانب كبير من موارد هذه المركبة بما أدى إلى ظهور مكاسب  
تترجم وهذا بهذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية . ولقد حس البنك  
المركزي الصدق هذه المكاسب وجمدة ظهورها أن يتم عرض هذه الأوضاع من  
العملات الأجنبية (حتى وإن كانت ) طبقاً لأسعار المراقبة السابقة وذلك  
تارباً إحدى المراقبة العلوية . سواء بالنسبة لأسعار التحاويل أو اتساع  
المكتوب ويشمل هذه الأسعار على نسبة كل ملء صورة معبأة بالجنيه السنوى  
ولقد تبع من ضمن البنوك التجارية في أكثر من مئة حرة ذرورة التصرف  
سعر الصرف السائد لحساب المكالمة العملة ، ويتم البنك المركزي  
بسنانة هذه المركبة بتالية أسعار موارد بوجه هذه العملات بعد كل تغيراته .  
ويسمى التسجيل العمليات المبردة وبشكله البنك أن يضع سوابق المراجعة

**كتابات من أسعار الصون المثلثة من البنك العرقي** Book rate  
**Official rate** هي لا تسيطر على مدخلها منها من أوجه لا يرى  
 ولكن حدود تدور على أسعار الصون المثلثة . (٨)

ومن ظل تواجد هذهين السفين أربعين هناك اتجاهان لـ **الننشر**  
 القوائم المالية للبنك التجارية - **الأول** وهو التصرّف على أساس الأسعار المثلثة  
 من البنك العرقي **والثاني** وهو التصرّف على أساس الأسعار المثلثة .

ولقد قدم بهذه الباحثين (٩) أسلوب العالبة التي تبين الأسعار  
 المثلثة وأسعار الصون المثلثة التي تتم بها المعاملات السريعة أثناء السنة  
 المالية باعتمادها لروابط مالية تدين في صلب الوزارة وتسهيل حساباته  
 الإيرادات والرسومات على نهاية السنة المالية يتبع مركز البنك لكل مكتب  
 يحصل فيها المبلغ المترتب على نفس البنك ويجمع البنك من كل مكتب على حدة .  
 وقديم جمع البنك من كل مكتب على أساس أسعار الصون المثلثة للممكرون والمتakers .  
 التي يملتها البنك العرقي في تاريخ إعداد الوزارة . وهي توحى جميع  
 البنك بين الأسعار المثلثة والأسعار المثلثة مع أوجه دخالياته التي دون  
 المثلثة المثلثة للربح والخسارة من الـ **Sundry Accounts** وقد تشير  
 هذه التساع عن خاردة أو بيع دخلية تدين في الوزارة وعمل على تحرير  
 هذه التساع من سنة لآخر . بذلك كان أساس التصرّف المقصود هو الأسعار  
 المثلثة المثلثة .

والاقتراح السابق يلاقي تحويل تفعيل التصريح التفصيلي لـ **النرايم** .  
 كما يلاقي اعتماداً احتياطياً **واسطة** . وقد يتحقق هذا مع حدود هذا البنك  
 حين يقتضي ذلك التصدّي لـ **النرايم** التصرّف في الأسعار بما يجري  
 عليها من التغيرات في القوة الشرائية المتقدمة بحسب ما يتم بعدها على ذات  
 الأصول **ذلك المركز المالي** من خلال توازن المدخر .

ومن الملاحظ حماقة البنك التجاري للعملة الأجنبية قد يتحقق  
 عنها أرباح حماقة قد تكون خطيرة وبعدها إذا ما تم التسوق على هذه العملة

( بالبعن ) بالسعر العادي ، لا يزيد العيادة ، ونبعها أن ذلك يعني  
تحقيق أبلغ حماية اقتصادية وبرخصة حيث إن سبب التحقق هنا هو البيع .

وعلم البنك أنه يتحقق ذلك حيث إن العادة ما هي إلا شرط  
لذلك يتحقق منها دخل تتجدد العيادة .

وبداء على ذلك يعتقد المباحثون مجرد الاعتقاد بالصلة الإيجابية  
لكلدية سائبة فإن التغير العام بالسعرى الأسعار الذى يهدى للسوق  
من القراءة الدوائية للصلة بالعيادة أو بالعكس قد يتحقق عليه أولى أو معاوثر  
عيادة ، ومن النزوى أيضاً بيان ذلك في التوازن الإيجابي الذى يهدى  
البنك وخاصة عنه ظهور عاشر واضح بين أسعار الصرف السلطانية والأسعار  
الدولارية وأسعار السوق للصلة ( السعر العام ) . والاتجاه الثالث  
هذا التعليل هو الاتجاه الثالث الاتجاه الثالث الاتجاه الثالث  
الذى يجمع بين الاتجاه الخامس والاتجاه السادس العام للأسعار .

ويطرأ لعدم متناسبة الأسعار في البنك — مثل سعر صرف —  
بعض سعر صرف شهرين — سعر صرف دلارى — سعر صرف محدد يدل على  
من قبل البنك التركى سعر السوق السوداء . لذلك سوف نستلزم الاتجاه الثالث  
ثلاثة سعرات السعر بعض السعر الدولارى ، والسعر العادى للصلة فى السوق  
العمل على أساس الأسعار السلطانية من البنك التركى ، والسعر العام ( سعر  
الظل ) وهو السعر الذى يمكن أسعار السوق المالى .

ومن يتحقق هذا الاتجاه فهو الاتجاه الثالث :

يلزم أن لدى أحد البنكين من الأصول النقدية عدلة اجتماعية سعر  
الدولارى ٥٠٠ وحدة نقدية ، والسعر العادى للصلة فى السوق العمل طبقاً  
للأسعار السلطانية من البنك التركى هو ٥٢٠ وحدة نقدية ، طباعان السعر  
العام ( سعر الظل ) فى السوق العالى هو ٥٠٠ وحدة نقدية .

يمكن التوصل إلى النتائج الكلية تتجدد التغير فى مستوى الأسعار

(٤٠)

### الخاتمة عن السعر الدلالي كالتالي :

$$\begin{array}{l}
 \text{الربح الذي تتحقق حيازته} = (\text{السعر المأson للعملة في السوق السلي} - \\
 \text{السعر الدلالي للعملة}) \\
 = ٥٢٠ - ٥٠٠ = ٢٠
 \end{array}$$

وهذا الربح قد يتضمن قدراً آخرها ولا يعتبر سهلاً بالصيغة  
في هذه العملة كما أنه يختلف قدرها من الأسباب الواردة . ولذا كان السعر  
المأson للعملة في السوق السلي أعلى من سعر الصرف العام (سعر الظل)  
والسدد على أنها كان الفرق بينهما يعبر امداداً حيازها ، وأن عدم ذلك  
يكون الفرق خسارة حيازها . ولبيان ما سبق يتم تحليل الربح الذي أكتسبه  
عن طريق الصيغة الآتية :

$$\begin{array}{l}
 \text{عن حيازه بسعر السعر العام (سعر الظل)} = \text{السعر الدلالي للعملة} \\
 = (٥٠٠ - ٥٠٠) = ٠
 \end{array}$$

$$\begin{array}{l}
 \text{عن حيازه بتحقق} = \text{السعر المأson للعملة} - \text{السعر العام للعملة (سعر الظل)} \\
 = ٥٢٠ - ٥٠٠ = ٢٠
 \end{array}$$

وبهذا التحليل لفكرة القياس العادل للشخص في البرك بالعمل  
المأson يكون قد أوضح ولو بالقدر القليل أن ملايين هذه المفكرة الاقتصادية  
والسياسية والتي هي التي أحدثتنا كجزء من النطاقات الاقتصادية بذريعة بالبروك  
بشكل خاص .

**«نتائج وتحصيات المركب»**

غير ملحوظ العاشرة عن التفسير ارتكابها وفقاً بالتأثير المالية التي يعدها البنك من خلال عملائها السابق للبنك الافتراض يعد لـ تأثير المركب المالية :

(١) أن هناك توقعاتهم كبيرة من خسائر التفسير نتيجةً عن الاحتضان  
أو حماية مالية أصلية.

(٢) كما أن هناك زيادة في حجم الإنفاق ناتج من انخفاض القراءة الدوائية  
لوحدة المركب.

(٣) كما يتوقع انخفاض العمل نتيجةً للاحتضان (يسعني أن العمل  
الاحتضان ينعكس في دعم القراءة الدوائية المقدمة).

بعض الأدلة يمكن هناك تفاصيل لأثر التفسير بما يناسب  
في أسلوب البنك . وبالرغم من أن هذه البيانات ربما لا تكون مطلوبة لكن  
البعد عن قانون عمليات التفسير المعدلة تم تغيير أساسية تيار العمل بالاساس  
المالي الكافي .

ويعتقد في هذا الصدد أن التمهيدات التالية سترى في ذلك  
يمكن أن تشير طبقاً للأمثلة على الأصل النقدية المالية ويرى الأصل المقيدة  
على سبيل المثال على أنها التالية مع كذا الإصدار - يرجى أن تكون المساعدة  
العدلية في ذلك من ذكرها للصلة المالية ، يسعني أن تأثير التفسير على البنك  
يعجب أن ينعكس عن تأثيره على صنع للسلب أو إيجاب ذلك أو أي مفهوم بالرسالة  
أو غير ما .

وذلك في تيار العمل ، البنك ضرورة اعداد تأثير اداته في  
ثلاث القراءة الدوائية لوحدة المركب بالشكل الذي ينعكس مع ما أوضح معايير  
ال LIABILITY المالي .

وتحتها التوصية السابقة في ضرورة تحديق ما يلي :

(١) تزوير وسائل نسخ النصوص في المبوك ، وذلك بتحديد معدل العذر  
السيوي سـ٨ ، لأن مثـواه الـستـة السابقة أو الـستـة اسـترـحـيـة  
مثـقـلـ طـوبـها . على أن يتم إعداد هذه الصـدـلـاـعـنـونـ خلالـ طـلـامـ  
الـسـلـوـمـاتـ يـشـرـقـ طـوبـ المـبـوكـ العـرـكـيـ لـتـفـرـ هـذـهـ الصـدـلـاـعـنـونـ  
مـتـطـلـلـةـ بـنـجـتـ بـنـجـ المـبـوكـ استـخـدـمـاـهـنـ اـعـادـهـ حـسـابـاتـ  
الـنـظـمـيـةـ وـالـبـوـاـيـةـ .

(٢) العذر بجعل إعداد قوائم اـسـاـمـةـ بـنـ زـيـرـ اـنـوـرـ النـصـوـتـ علىـ قـائـمـ الرـكـبـ  
الـمـالـيـ وـنـظـاعـ الـاـعـالـاـنـ ، فـالـاـمـرـ يـطلـبـ جـبـبـوـ اـكـبـرـاـ لـتـكـرـيـبـ طـبـنـ  
إـعـادـهـ وـقـلـ الشـبـعـ الـذـيـ سـيـمـ الـاـنـقـ طـبـ وـكـيـنـةـ اـسـتـخـدـمـهـنـ  
وـالـأـقـادـةـ مـهـبـهاـنـ الـمـجـالـاتـ مـتـخـلـلـةـ دـاخـلـ المـبـوكـ يـغـيـرـهاـ . لـذـكـ  
لـانـ الـأـمـرـ يـطلـبـ وـسـيـعـ مـسـلـةـ مـتـكـلـلـةـ مـنـ قـبـلـ المـبـوكـ العـرـكـيـ فـيـ اـطـيـارـ  
بـوـنـاصـ لـوـنـ مـقـولـ بـنـجـ تـزـويرـ كـانـ الـسـيـوـاتـ الـعـادـيـةـ وـالـبـوـاـيـةـ وـالـمـلـبـسـ  
الـقـىـ كـلـ لـهـاـ الـجـمـلـ .

(٣) تـشكـيلـ لـجـنـةـ تـضـيـرـ بـلـلـإـعـادـهـ لـلـتـطـبـيـقـ ، حـسـبـاـنـ تـطـبـيـقـ الـأـطـيـارـ  
الـمـنـقـ لـمـكـنـ أـنـ يـمـكـنـ بـنـوـةـ وـسـلـةـ وـسـرـ ، فـالـأـمـرـ يـطلـبـ الـجـمـلـةـ  
لـلـاـقـتـاعـ بـهـاـ كـماـ يـمـكـنـ الـجـمـوـنـ مـنـ الـأـجـراـمـ لـلـإـعـادـهـ لـلـتـطـبـيـقـ  
لـذـكـ تـقـنـ تـشكـيلـ لـجـنـةـ تـضـيـرـ بـنـجـ الـجـمـيـعـ الـمـلـيـعـ فـيـ مـسـانـ  
الـسـاسـيـةـ وـالـرـاجـمـةـ وـالـكـالـلـيـدـ وـقـلـيـةـ الـقـبـارـيـنـ وـالـبـلـكـ العـرـكـيـ .  
وـكـلـيـاتـ الـتـجـارـةـ وـالـخـبـرـاءـ وـالـبـاحـثـينـ ، وـيـغـيـرـ هـذـهـ الـجـنـةـ وـ  
الـشـبـعـ الـطـبـيـ لـلـتـطـبـيـقـ .

وـالـكـلـيـاتـ الـتـيـ مـنـهـاـ

دـ : سـعـورـ لـبـنـ الـكـنـ مـالـيـ

(١٧)

- Kirkman, P.R.A., " Inflation Accounting", A.B.P., (1)  
W.J. Rawlinson (Bookbinders) Ltd., London, 1975.,  
Chapter 2., P.7.

• مراجعة من اصدار دار المعرفة - طبعات مصر (٢)  
• ١٩٨٠ - ٣٤٦

السلام

مدون على كل صاحب رأس مال في مصر بالطبع  
الطبعة السابعة لكتاب التأسيس ١٧ - ١٩٨٠

• Report of the Financial Effects of Price

- Reporting the Financial Effects of Price -  
Level Changes, Accounting Research Study 6  
(New York : American Institute of Certified  
Public Accountants, 1963).

- A New Framework for Adjusting Accounting Data  
for Price Changes, Paper for high Students,  
Ben Shemen University , 1973, Chapter 11,P.26

- Gireux, G., A. & Kratchman, S.H." Inflation  
Accounting , The Bankers Magazine, Vol -163,  
No-1, January-February, 1980., P.50.

• مراجعة من اصدار دار المعرفة - طبعات مصر (٢)  
• ١٩٨٠ - ٣٤٦

- Ibid., P.51

• مراجعة من اصدار دار المعرفة - طبعات مصر (٢)  
• ١٩٨٠ - ٣٤٦

• مراجعة من اصدار دار المعرفة - طبعات مصر (٢)